مختلف كتل الحزب بزعامتها الوحيدة القادرة على حفظ وحدة الحزب واستمراره . كما بادرت عدة لجان حزبية من عدة مناطق بالاعراب سلفا عن تأييدها العلني لزعيمة الحزب ورئيسة الحكومة . ففي يوم ١١/٢٧ ، وقبل انعقاد مؤتمر اللجنة المركزية ، أعلن أعضاء لجنة تل أبيب في حزب العمل عزمهم على الوقوف الى جانب مائير في اجتماع اللجنة المركزية التي ستعقد في اليوم التالي . كما قررت لجنة تل أبيب ضمان استمرار مائير في منصبها كرئيسة للحزب وللحكومة المقبلة ، الا أنها أعلنت الى جانب ذلك رغبتها في جعل برنامج الحزب يتلاءم مع الواقع الجديد الناجم عن حرب تشرين . وأيدت كتلة تل أبيب ، مؤتمر قادة الطلبة والعاملين المركزيين من أعضاء الحزب ، الذين دعوا اللجنة المركزية أيضا الى اجراء تعديلات بعيدة المدى في البرنامج الانتخابي عن طريق الغاء وثيقة جاليلي بصورة فورية . كما طالبوا رئيسة الحكومة أن تبدل تمثيل الحزب في الحكومة المقبلة والاعلان عن التشكيلة الجديدة للحكومة قبل الانتخابات(١٢) .

وقبيل انعقاد اللجنة المركزية بساعات ، اجتمعت لجنة مكونة من عشرة أشخاص من زعماء حزب العمل ، يمثلون المجموعات الرئيسية الثلاث ، بغية بلورة موقف سياسي مشترك ، يعرض على اجتماع اللجنة المركزية ، على انه وجهة نظر مشتركة . وكان من بين أعضاء هذه اللجنة الوزراء : بنحاس سابير وزير المالية ، ييجال آلون نائب رئيسة الحكومة ووزير المعارف ، حاييم بارليف وزير التجارة والصناعة وابا ايبن وزير الخارجية . وهؤلاء جميعا يعتبرون من جناح « الحمائم » في الحزب . كما شارك في أعمال هذه اللجنة أيضا الوزيران : موشيه ديان وزير الدفاع وشمعون بيرس وزير النقل المعتبران من جناح « الصقور » في حزب العمل(١٣) .

أقرت لجنة العشرة الخطوط العريضة للبرنامج الانتخابي وعرضته على اجتماع اللجنة الموسع مساء يوم ١٩٧٣/١١/٢٨ . ويبدو ان المسائل الرئيسية التي شغلت بها لجنة العشرة ، كما شغلت فيما بعد اللجنة المركزية ، كانت مستقبل المناطق المحتلة في ضوء نتائج حرب تشرين واحتمالات عقد مؤتمر جنيف للسلام . لذلك فقد انصب اهتمام الاعضاء على وثيقة جاليلي بين المطالبين فورا بالغائها وبين المطالبين باعتمادها في المرحلة المقبلة . فقد وقفت الغالبية في قيادة الحزب الى جانب الوثيقة للحد من النقاشات والاتهامات التي كانت متوقعة ان تثار في وجه قيادة الحزب والحكومة بما في ذلك وزير الدفاع ورئيسة الحكومة ، وللحيلولة دون انفجار الخلافات الشخصية غير المرغوب فيها من قبل الحزب وهو على أعتاب انتخابات الكنيست .

لكل ذلك ، جاء البرنامج الانتخابي السياسي للحزب تعبيرا عن الخلافات العميقة داخل اللجنة المركزية . « فالحمائم » اعتبرته انتصارا لها كما اعتبره الصقور انتصارا لهم في المقابل . وتستند « الحمائم » في رأيها هذا على جملة معطيات في البرنامج الانتخابي السياسي الجديد . ومثال ذلك ان البرنامج لم يأت على ذكر لوثيقة جاليلي ، كما انه خلافا للمبادىء الشفهية التي وجهت مسار الحزب حتى الآن ، لم يأت ذكر للمناطق « الحيوية » لاسرائيل مثل هضبة الجولان وغزة وشرم الشيخ، أو أن نهر الاردن يعتبر حدود اسرائيل الامنية الطبيعية . ففي الوثيقة الجديدة جرى الحديث عن حدود قابلة للدفاع وعن عدم العودة الى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ . والامر الوحيد التفصيلي في برنامج الحزب هو **أن القدس الموحدة ستبقى عاصمة اسرائيل** . وباستثناء هذا النص فان الوثيقة الجديدة تشير الى مزيد من المرونة في المفاوضات المحتملة . أما « الصقور » الذين يعتبرون الوثيقة انتصارا لهم ، يستندون الى ذلك على معطيات أخرى من بينها أن الوثيقة لا تزال غير واضحة ، وان التغيير الذي طرأ هو **تغيير في النص فقط وليس تغييرا مبدئيا**(١٤) . غير أن المراقبين والمعلقين في الصحف الاسرائيلية يعتقدون ان « الحمائم »